جُمْهُورِيَّة الْعِرَاقِ

ديوانُ الوقفِ الشِيعي

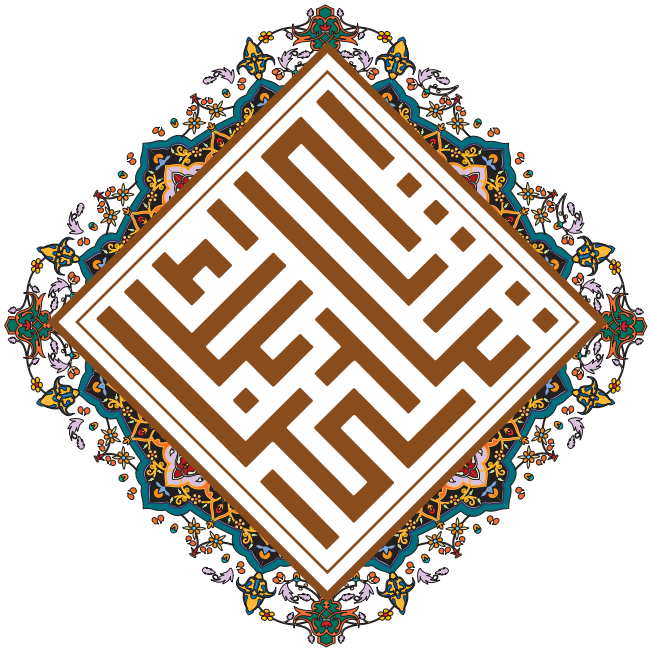

مَجَلَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

تُعْنى بِالتُراث الكَربَلائي

مُجَازَةٌ مِنْ وزَارَةِ التَّعْلِيمِ الْعَالِي وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ

مُعْتَمَدَةٌ لِأَغْرَاضِ التَّرْقِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ

تصدر عن:

العتبة العباسيّة المقدّسة

قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة

مركز تراث كربلاء

السنة الثامنة/ المجلَّد الثامن/ العددان الأوَّل والثاني(٢٧ – ٢٨)

شهر شوَّال ١٤٤٢هـ / حزيران ٢٠٢١م

المنهج الرجالّي للسيّد محمّد بن عليّ الطباطبائيّ المشهور بالمجاهد في كتابه عمدة المقال

Sayyed Mohammad Ali, "Al-Mujahid", Al-Tabataba'i's Approach of Reporting in his Book "Umdat Al-Maqal fi Tahqiq Ahwal Al-Rijal"

أ.م.د.رحيمة شمشيري

جامعة كوثر بجنورد، إيران

Asst. Prof. Dr. Rahima Shamshiri,

Kosar University of Bojnord, Iran

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العددان الأوّل والثاني (٢٧-٢٨)
شهر شوّال ١٤٤٢هـ/حزيران ٢٠٢١م

الملخّص

يُعد السيّد محمد بن علي الطباطبائيّ المُلقّب بـ«المجاهد»(ت١٢٤٢هـ)من أعلام مدينة كربلاء المقدّسة، وقد خلّف آثارًا علميّة في شتّى صنوف المعارف والعلوم الدينيّة، واتّبع في ذلك مناهج متعددة تتناسب وطبيعة العلم الذي يخوض فيه، مستندًا في ذلك إلى حصيلته العلميّة وقدرته على مناقشة آراء السالفين من العلماء، ومن آثاره المهمّة كتاب(عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال)؛ وهو كتاب رجاليّ.

تكفّل البحث بتسليط الضوء على منهجيّة السيّد المجاهد في كتابه هذا؛ برصد أهم المصادر التي اعتمدها في ترجمته رجال الحديث، وأدواته في التعاطي مع مصطلحات هذا العلم مثال ذلك(المتّفق والمفترق) وغيرها من المصطلحات.

وقد قُسِّم البحث على مقدّمة ومحاور اشتملت على جملة من المطالب التي حاولنا عبرها كشف المسارات المنهجية التي سار على وفقها في تأليفه الكتاب، ومن أهم ما توصّل إليه البحث أنّ السيّد المجاهد عُنيَ عناية كبيرة بآراء العلماء السابقين الخائضين في علم الرجال، ومن أبرزهم الميرزا محمد الاسترابادي، والعلّامة الوحيد البهبهاني، ولم يكتفِ بذكر آرائهم، بل اتخذ من مناقشتها ونقدها سبيلًا له؛ فعارض بعض ما ذهبوا إليه، كما تظهر بعض المباني الأصوليّة للسيّد المجاهد في معالجته لمسائل علم الرجال.

وقد اعتمدتُ المنهج الوصفي في تتبع المنهجيّة التي سار عليها السيّد المجاهد في تأليفه الكتاب.

الكلمات المفتاحية: المنهج الرجاليّ، السيّد المجاهد، عمدة المقال.

Abstract

Sayyed Mohammad Ali Al-Tabataba'i, known as "Al-Mujahid", (died 1242 hijri) is one of the figures of Karbala. He left many books in different religious fields, based on various approaches that suite the nature of the field and goes with his induction and deduction. His book, ''Umdat Al-Maqal fi Tahqiq Ahwal Al-Rijal'', is significant in this regard.

The current research focuses on the approach that is followed in this book, the sources he referenced when indorsing Hadith reporters/narrators, and the tools employed to analyse terms like (analogous/different). the present research is divided into a preface, an introduction, and some sections that reveal his approach and clarify his ideas. The research has concluded that Al-Tabataba'i takes too much care of the opinions and views of the earlier scholars in the field of reporting, such as; Mirza Mohammad Al-Istrabadi and Al-Wahid Al-Bahbahani, through criticizing, commenting, assessing, and opposing them sometimes.

The present research adopts a descriptive approach in following up the methodology of the figure under study.

Key Words: Approach of Reporting, Sayyed Al-Mujahid, ''Umdat Al-Maqal''.

السنة الثامنة/المجلّد الثامن/العددان الأوّل والثاني (٢٧-٢٨)
شهر شوّال ١٤٤٢هـ/حزيران ٢٠٢١م

المقدّمة

يعدّ علم رجال الحديث من أهمّ العلوم الإسلاميّة التي لا يزال علماء الدين يولونه اهتمامًا بالغًا، سواء المحدّثون منهم أم الفقهاء، ولهم فيه كلام ومباحث عميقة، وصُنِّفت فيه كتبًا مستقلّة.

وتعد المدّة الممتدّة بين القرنَين الحادي عشر والثالث عشر من أهم العصور في تاريخ علم الرجال عند الشيعة؛ إذ صُنِّفت فيه عدّة مصنّفات رجاليّة، ومن أولئك المصنِّفين السيِّد محمّد بن عليّ الطباطبائيّ، المعروف بـ «المجاهد»، وهو من كبار فقهاء الشيعة، وقد صنّف إضافة إلى كتبه الفقهيّة والأصوليّة كتابًا رجاليًّا وسمه بـ «عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال»؛ ترجَم فيه مائة وأربعة من رواة الحديث؛ وبذلك يعدّ من المصنّفات الرجاليّة المعتدلة بين التفصيل والإيجاز.

وقد قسمنا البحث على المحاور الآتية:

المحور الأول: السيّد المجاهد وكتابه في الرجال.

المحور الثاني: المنهج الرجالي في عمدة المقال.

واشتمل كلّ محور على مطالب، وختم البحث بطائفة من النتائج.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين.

المحور الأول: السيّد المجاهد وكتابه في الرجال:

المطلب الأوّل: السيّد المجاهد في سطور:

هو السيّد محمّد ابن السيّد علي بن محمّد عليّ بن أبي المعاليّ الحسنيّ الطباطبائيّ، المعروف بـ(المجاهد)، من أساطين الفقهاء، ومن كبار علماء الأصول في أواخر القرن الثاني عشر، وبداية القرن الثالث عشر.

وُلد سنة(١١٨٠هـ) في مدينة كربلاء المقدّسة من أبوَين شريفَين، ومن أسرة علميّة معروفة؛ فوالدته الفاضلة الجليلة آمنة بنت الفقيه الكبير الشيخ محمّد باقر بن محمّد أكمل الإصفهاني المعروف بالوحيد البهبهانيّ(ت ١٢٠١هـ)، وأبوه السيّد علي الطباطبائيّ(ت ١٢٣١هـ) المعروف بـ صاحب الرياض، وهو من أعاظم فقهاء عصره، وكان أستاذًا لجمعٍ من الأعاظم، كما كان من أجلّاء تلامذة الوحيد البهبهانيّ، وقد تزوّج السيّد محمّد المجاهد ابنة الفقيه الكبير السيّد محمّد مهدي بحر العلوم.

وقد تلقّى السيّد المجاهد العلوم الإسلاميّة، و درس بإشراف أبيه على فقهاء كبار؛ منهم السيّد بحر العلوم، والشيخ جعفر كاشف الغطاء، وغيرهم.

ويعدّ من أبرز تلامذته الشيخ الأعظم مرتضى الأنصاريّ، والشيخ محمّد شريف بن حسن علي المازندرانيّ المشهور بشريف العلماء، والحاج الملّا محمّد صالح البرغانيّ القزوينيّ، والشيخ الميرزا داوود بن الشيخ أسد الله البروجرديّ، والشيخ أحمد بن عليّ المختاريّ الگلپايگانيّ، والميرزا حسين اللاهيجيّ النجفيّ، ونجله السيّد حسن ابن السيّد محمّد المجاهد الطباطبائيّ، والسيّد محمّد شفيع الجابلقيّ و عشرات من أعلام الطائفة.

ومن أهمّ مؤلَّفاته: مفاتيح الأصول، ومناهل الأحكام في الفقه، والوسائل في الأصول، وإصلاح العمل، ورساله حجّيّة الظنّ، والمصابيح في الفقه، وجامع العبائر في الفقه؛ وكتاب في الأغلاط المشهورة، ورسالة في حجّيّة الشهرة، وعمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال.

توفّي آية الله السيّد محمّد المجاهد في مدينة قزوين سنة(١٢٤٢ هـ)، وحُمِل نعشه الطاهر إلى كربلاء، ودُفِن فيها[١].

قال عنه السيّد الأمين صاحب أعيان الشيعة: «السيّد محمّد المجاهد ابن السيّد عليّ صاحب الرياض الطباطبائيّ الحائريّ. وُلد في كربلاء في حدود سنة ١١٨٠ هـ، وتُوفي في قزوين عائدًا من جهاد الروس سنة(١٢٤٢ هـ)، وحُمِل نعشه إلى كربلاء، فدُفِن فيها، وقبره مزار مشهور عليه قبّة عظيمة»[٢].

في تكملة أمل الآمل: «علّامة العلماء الأعلام، وسيّد الفقهاء العظام، وأعلم أهل العلم بالأصول والكلام، تخرّج على بحر العلوم وهو صهره على ابنته الوحيدة أمّ أولاده الأفاضل، وعلى والده صاحب الرياض، وجدّ في علمَي الفقه والأصول حتّى جزم والده بأنّه أعلم منه، فصار لا يفتي وابنه في كربلاء، فعلم ابنه بذلك، فرحل إلى إصفهان، وسكنها ثلاث عشرة سنة، وهو المدرّس فيها، والمرجع في علمَي الأصول والفقه لكلّ علمائنا، وصنّف فيها مفاتيح الأصول وغيره، حتّى توفّي والده، فرجع إلى كربلاء، فكان المرجع العام لكلّ الإماميّة في أطراف الدنيا، وقام سوق العلم في كربلاء، وصارت الرحلة إليه في طلب العلم من كلّ البلاد، وسكن الكاظميّة لما كثرت مهاجمة الوهابيّة لكربلاء، وكانت البلدة بوجوده مرجعًا للشيعة»[٣].

المطلب الثاني: كتابه عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال:

ترك السيّد محمّد المجاهد إضافة إلى مصنّفاته الأصوليّة والفقهيّة كتابًا رجاليًّا وسمه بـ«عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال»؛ تعرّض فيه إلى توثيق الرواة وتضعيفهم.

وقد طُبِع هذا الكتاب في سنة(١٤٣٥هـ) بتحقيق الشيخ محيّ الدِّين الواعظيّ، وقدّم له السيّد فاضل بحر العلوم، من منشورات مركز تراث السيّد بحر العلوم، اشتملت المقدّمة على ١٨ صفحة تُرجِمت فيها حياة المؤلِّف، وبُيِّن المنهج التحقيقيّ الذي اتّبعه المحقِّق، وبعد ذلك يبدأ نصّ الكتاب المحقَّق.

وقد وضع المصنِّف الرواة في أبواب معتمدًا الترتيب الألف بائيّ لإيرادهم؛ تحت عنوان(فائدة) بعد كلّ اسم، وقد جعل الأعلام في ثلاثة أقسام؛ هي:

١. الأسماء: وقد تضمّن ٩٩ اسمًا.
٢. الكُنى: وتضمّن ثلاث كُنى.
٣. الألقاب: وقد اشتمل على لقَبَين.

وقد انتهى الكتاب بخاتمة تحت عنوان(في فوائد متفرّقة) ضمّنها ست فوائد استخلصها من الكتاب وموضوعاته التي تناولها.

ويلاحظ على تحقيق الكتاب ملاحظات كثيرة، منها يخصّ منهجيّة التحقيقِ، ومنها أخطاء مطبعيّة، ومنها في تخريج الكتاب، إذ لا تكاد تخلو صفحة من خطأ، ويمكن أن نعدّ منها:

١. فاته ترقيم الفائدة الأولى من الفوائد في الخاتمة.
٢. دمج التخريجات في هامش واحد؛ إذ تشتبه على القارئ المنقولات من مصادر شتّى.

٣. إهمال عدد من المصادر الرئيسة، وعدم اعتمادها في توثيق المعلومات؛ مثل حاشية الشهيد الثاني على كتاب خلاصة الأقوال للعلّامة الحلّيّ.

٤. كثرة التحريف والتصحيف في الكتاب، ومن ذلك تصحيف «عن» إلى «بن»(في ص١٠٨)، تصحيف «يعدّ» إلى «بعد»(في ص٦٠، ٩٥)، وتحريف(الكافي) إلى «الوافى»(في ص٩٠) ونماذج كثيرة من التصحيف والتحريف لسنا بصدد استقصائها.

قال الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ عن هذا الكتاب: «عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال، للسيّد المجاهد محمّد ابن المير سيّد عليّ الطباطبائيّ، المتوفّى في(١٢٤٢ هـ)، يُوجد بخطّه عند حفيدِه السيّد حسين بن جعفر بن عليّ نقيّ بن الحسن ابن المصنّف، يقرب المجموع من مئة ترجمة، مرتّبًا على الحروف ابتدأ بـ «أحمد»، وانتهى بالكنى والألقاب، وكلّ ترجمه بعنوان فائدة»[٤].

وقال السيّد محسن الأمين عن عدد الرواة المذكورين في كتاب عمدة المقال: «فيه نيّف وتسعون ترجمة».[٥]

المحور الثاني: المنهج الرجاليّ في عمدة المقال:

المطلب الأوّل: المنهج العامّ لتقديم المطالب:

لم يتّخذ السيّد المجاهد منهجًا واحدًا في طرح المباحث الرجاليّة، ولم يسر على نسقٍ محدّد؛ فنراه يتنقّل بين مسارات متعدّدة، منها: بعد ذكر اسم الراوي يذكر وثاقته من عدمها في أوّل الترجمة، ثم يسوق أقوال الرجاليّين في تأييد ما ذهب إليه. (لاحظ مثالًا على ذلك التراجم الواردة بالأرقام الآتية: ١، ٢، ٣، ٤، ٩، ١٩، ٩٢، ١٤، ٤٩، ٧، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦).

ونجده تارة أخرى يذكر أقوال الرجاليّين أوّلًا، ثم يذكر رأيه في موافقتهم أو مخالفتهم(تُنظر الترجمات ذات الأرقام ٥، ٦، ١٥، ٢١، ٣٧، ٥٢، ٥٤، ٥٥).

وفي مواضع يذكر أقوال الرجاليّين من دون إبداء رأي بوثاقة الراوي أو عدم وثاقته(لاحظ التراجم الواردة بالأرقام الآتية: ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٤٢، ٥٦، ٧٩، ٨٠، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٩).

وعلى مستوى المنظومة الاصطلاحيّة التي وظّفها السيّد المجاهد لم يخرج عن المصطلحات الشائعة في ذلك العلم، وقد كثُر استعماله لمصطلَحي«الثقة» و«الضعيف»، وهما من أشهر المصطلحات الرجاليّة في بيان حال الراوي.

وقد أفاد من عبارات أخرى نحو «يجوز الاعتماد عليه أو على رواياته» في تقييم الراوي أيضًا(لاحظ التراجم الواردة بالأرقام الآتية: ١٠، ٢٦، ٣٥، ٧٥، ٨٦، ٨٨)، ومن العبارات أيضًا «لايجوز الاعتماد عليه»(لاحظ التراجم الواردة بالأرقام الآتية: ١٢، ١٨، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٤٠، ٤٥، ٨٧، ٤١، ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧٣، ٨١)، وكذلك عبارة«يصحّ الاعتماد عليه»(لاحظ التراجم الواردة بالأرقام الآتية: ١٣، ٤٤، ٩٤)،

و«لا يصحّ الاعتماد عليه»(لاحظ التراجم الواردة بالأرقام الآتية: ٢٥، ٤٨، ٦٣، ٧٨).

كما استعمل السيّد المجاهد عبارة «لا يبعد الاعتماد عليه» في الموارد التي لم يصرّح مَن تقدّمه من الرجاليّين برأيهم عن الرواة بشكل واضح(لاحظ التراجم الواردة بالأرقام الآتية: ٣٠، ٨٩، ٩٧).

ومن بعض تلك النماذج ما ورد عن محمّد بن عليّ ماجيلويه في الكتب الرجاليّة المتقدّمة، لكن الرجاليّين المتأخّرين قد ذهبوا إلى صحّة رواياته بناء على كثرة روايات الشيخ الصدوق عنه، وترحّمه وترضّيه عليه، ومن هنا قال السيّد محمّد المجاهد عنه: «لا يبعد الاعتماد عليه»(الرقم ٨٩)، كما لم يوثّق الرجاليّون المتقدِّمون هيثم بن أبي المسروق، وكان موقف السيّد المجاهد منه نظير ذلك(الرقم٩٧).

كما قد أشار السيّد المجاهد في عمدة المقال عند ذكر أسماء الرواة إلى الإشكالات والشبهات التي يمكن أن تقع للقارئ في توثيق الرواة وتضعيفهم، وأجاب عنها؛ فقد ذكر هذه الإشكالات والأجوبة في عبارات نحو: «لا يُقال...لأنّا نقول...».

وقد كثُر هذا الأمر من السيّد المجاهد في مواضع متعدّدة من الكتاب، وقد أجاب عن الإشكالات المحتمَلة في ترجمة الراوي.

المطلب الثاني: المصادر التي اعتمدها:

لقد اعتنى السيد المجاهد بمصنّفات الرجاليّين الشيعة سواء أكان من المتقدّمين منهم أم من المتأخّرين في تأليفه كتابه الرجاليّ هذا بصورة عامّة، إلّا أنّه يكثر اهتمامه بكُتب الرجاليّين المتأخّرين ولا سيّما الذين جمعوا أقوال الرجاليّين القدماء في كتبهم، كما ذكر آراءهم، وذكر القرائن التي سردوها في توثيق الراوي أو تضعيفه.

ومن أهمّ الكتب الرجاليّة التي رجع إليها السيّد المجاهد:

١. الرجال الكبير المعروف بمنهج المقال.

٢. الرجال الوسيط المعروف بتلخيص المقال.

٣. الرجال الصغير المعروف بتوضيح المقال.

وهذه المصنّفات الثلاث من تأليفات الميرزا محمّد الإسترآباديّ(ت ١٠٢٨ هـ)، وقد أفاد السيّد محمّد المجاهد من هذه المصنّفات الرجاليّة الثلاثة كثيرًا، وقد اختصرها بعبارات نحو: الوسيط، والكبير، والصغير، وقلّما عبّر عن أحدها بعنوانه الأصليّ(لاحظ: ص ٢٨، ٥٩، ٧٣، ٧٧، ٩١، ١٤٠، ١٥١).

ويمكن لنا أن نذكر من إحالاته إلى هذه الكتب الثلاثة ما يأتي:

- الرجال الكبير: ص٢٣، ٩٦، ١١٩، ١٤٠.
- الرجال الوسيط: ص١٩، ٢١، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٤٥، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٩، ٦٥، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٩٨، ٨٧، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٩.
- الرجال الصغير: ص٢٣، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٧٤، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ١١٩، ١٢٧، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠.

٤. الوجيزة للشيخ محمّد باقر المجلسيّ، صاحب بحار الأنوار، ويعبّر عنه بـ«خالي»، ومن موارد ذكره تُنظرالصفحات: ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨٦، ٨٨، ٩٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥،

١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٣.

٥. تعليقة الوحيد البهبهانيّ على منهج المقال، ويعبّر عن مصنّفها بـ: «جدّي»، وقد أكثر النقل عنه في مواضع عديدة؛ منها الصفحات: ٢٠، ٢٤، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٧٧، ٨٠، ٨٢، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٧، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٣.

٦. نقد الرجال للسيّد المير مصطفى الحسينيّ التفريشيّ، ومن موارد ذكره الصفحات: ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٧٤، ٩٦، ١٢٠، ١٢٨، ١٤١، ١٤٧، ١٤٨.

٧. رجال الكشّيّ أو اختيار معرفة الرجال، للشيخ الطوسيّ، ومن موارد ذكره الصفحات: ٤٩، ٦٨، ٩٥، ١٢٠، ١٤٦.

٨. رجال النجاشيّ، ومن موارد ذكره الصفحات: ٢٨، ٦٢، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٨، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٤٤، ١٤٦.

٩. رجال الطوسيّ، ومن موارد ذكره الصفحات: ٥٢، ٦٨، ٨٨، ١٠٨، ١٤٦.

١٠. الفهرست للشيخ الطوسيّ، ومن موارد ذكره الصفحات: ٢٩، ٣٤، ٥٢.

١١. خلاصة الأقوال للعلّامة الحلّيّ، ومن موارد ذكره الصفحات: ٦٢، ٦٨، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٤.

١٢. حاشية خلاصة الأقوال للشهيد الثاني، ومن موارد ذكره الصفحات: ٤٩، ١٢٤.

وممّا يلاحظ أنّ أكثر الإحالات في عمدة المقال ترجع إلى كتاب «الرجال الوسيط» للميرزا محمّد الأسترآباديّ، و«الوجيزة» للعلّامة المجلسيّ، و«تعليقة» الوحيد البهبهانيّ على منهج المقال.

كما اهتمّ السيّد المجاهد في تأليف كتابه عمدة المقال بمراجعة بعض الكتب الحديثيّة والفقهيّة أيضًا، إضافة إلى المصنّفات الرجاليّة المعهودة؛ منها:

١. كتاب وسائل الشيعة للشيخ الحرّ العامليّ، ومن موارد ذكره الصفحات: ١٩، ٢١، ٢٦، ٢٩، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٩، ٨١، ٨٥، ١١٥، ١٣٠، ١٣١، ١٤١.

٢. كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق، ومن موارد ذكره الصفحة: ٣٣.

٣. الشيخ البهائيّ، ومن موارد ذكره الصفحتان: ٢٧، ٥٠.

٤. ذخيرة المعاد للفاضل الخراسانيّ، ومن موارد ذكره الصفحات: ٥٢، ٥٥، ٩٦، ٩٩، ١٢٣، ١٢٥، ١٦٠.

٥. الإرشاد للشيخ المفيد، ومن موارد ذكره الصفحتان: ٣٢، ٥٢.

٦. شرح الإرشاد للشهيد الأوّل[٦]، ومن موارد ذكره الصفحة: ٥٨.

٧. الشيخ أبوالحسن في البلغة، ومن موارد ذكره الصفحتان: ٦٧، ١٢٥.

٨. الفاضل النباطيّ، ومن موارد ذكره الصفحة: ١٢٤.

٩. ذكرى الشيعة للشهيد الأوّل، ومن موارد ذكره الصفحتان: ٨٠، ٩٢.

١٠. المقدَّس الأردبيليّ صاحب مجمع الفائدة والبرهان، ومن موارد ذكره الصفحات: ٢٦، ٩٧، ٩٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٨.

١١. مدارك الأحكام للسيّد محمّد الموسويّ العامليّ، ومن موارد ذكره الصفحات: ٩٨، ١٢٣، ١٢٧.

١٢. الشيخ يوسف البحرانيّ في الحدائق الناضرة، ومن موارد ذكره الصفحتان: ١٢٥، ١٢٦.

١٣. شرح المفاتيح للعلّامة الوحيد البهبهانيّ[٧]، ومن موارد ذكره الصفحة: ٥٣.

١٤. تهذيب الأحكام للشيخ الطوسيّ، ومن موارد ذكره الصفحة: ٢٤.

وإضافة إلى هذه المصادر فقد ذكر السيّد المجاهد الآراء الرجاليّة لوالده السيّد عليّ الطباطبائيّ صاحب الرياض، من دون الإيعاز إلى مصدر معيّن، كما دعا له بطول العمر، ممّا يدلّ على أنّه ألّف هذه الرسالة في حياة والده(ص١٢٣، ١٢٦، ١٢٩).

المطلب الثالث: استعمال مصطلحات علمَي الرجال والدراية:

وممّا يُلاحظ في منهج السيّد المجاهد في كتابه عمدة المقال هو استعمال المصطلحات المتعدِّدة من علمَي الرجال ودراية الحديث التي تتعلّق بالراوي أو رواياته.

ويمكن لنا أن نعدَّ من المصطلحات المستعملة في عمدة المقال ما يأتي:

١. الصحيح والصحاح(الرقم ٦، ٩).
٢. الضعيف(الأرقام ٥٠، ٥١، ٥٩، ٧٦، ٧٧).
٣. الحسن والحسان(ذيل الرقم ٢١، ص ٥٠، والرقم ٥٤).
٤. الموثّق(ذيل الرقم ٢٦، ص ٥٥، والرقم ٢٩، ٣٧، وذيل الرقم ٤٦، ص ٧٧).
٥. القوي(ذيل الرقم ٣١، ص ٦٠).
٦. ثقة(الأرقام ٧١، ٧٤، ٩٠، ٨٤، ٩٥، ٩٨).
٧. مجهول الحال(الأرقام ٢٤، ٤٠، ٥٧، ٦٤، ٨١).
٨. المهمل(الأرقام ٨٢، ص ١٢٢).
٩. الممدوح(الأرقام ٥٤، ٩٤، ٩٧، ورقم ١ في الكنى، ص ١٥١).
١٠. الممدوح كالصحيح(الرقم ٥٣).

المطلب الرابع: أسماء المتّفق والمفترق:

مصطلحا المتّفق والمفترق من مصطلحات علم الرجال، وقد ذكر العلّامة السيّد حسن الصدر في تعريف هذين المصطلَحين: «المتّفق والمفترق؛ أي المتفق في الاسم، المفترق في الشخص، وذلك: أنّ الراوي إن وافق في اسمه واسم أبيه آخر سواء اتّفق في الموافقة لفظًا اثنان أو أكثر، فهو النوع الذي يقال له: (المتّفق والمفترق). وثمرة درايته: خشية أن يُظنّ الشخصان شخصًا واحدًا، كما لو جاءت

رواية الشيخ أو غيره من المشايخ عن أحمد بن محمّد مطلقة، فلا يُدرى من هو، لأنّ هذا الاسم مشترك بين جماعة كثيرة، وإن كان الأكثر دورانًا في الإسناد ابن الوليد وابن أبي نصر وابن خالد وابن عيسى والأربعة ثقات أخيار، لكن مع ذلك لا بدّ من الاستعلام»[٨].

وقد عُنيَ السيّد المجاهد بالبحث عن أسماء المتّفق والمفترق في عمدة المقال، إذ يذكر اسم الراوي المشترك في قسم العنوان، ويذكر وجوه التمييز بعد ذلك؛ فعلى سبيل المثال: أشار إلى هؤلاء الرواة في باب الحسين، وهم: الحسين بن إبراهيم القزوينيّ، الحسين بن إبراهيم بن موسى بن أحنف، الحسين بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، الحسين بن إبراهيم بن هاشم المؤدّب، حسين بن إبراهيم بن أبانة(الرقم ٢٨).

كما ذكر أسماء المتّفق والمفترق في رواة آخرين؛ وهم:

- الحسين بن محمّد(بن أبى الطلحة، ابن الحيّ، المدائنيّ، ابن سلمان، القمّيّ، السورانيّ، ابن سعيد أبوعبد الله الخزاعيّ، ابن عبيد الله بن الحسن)(في رقم ٣١).

لكن هناك رواة آخرين في باب الحسين كلّ منهم ثقة، وقد ذكر كلّا منهم على نحو الاستقلال، وهم: الحسين بن محمّد بن الفرزدق الفزاريّ(الرقم٣٢)، الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعريّ(الرقم٣٣)، الحسين بن محمّد بن علي الأزديّ(الرقم ٣٤)، الحسين بن محمّد الفضل(الرقم ٣٥).

ويمكن لنا أن نعدّ الأمثلة الآتية:

- زكريّا بن يحيى: الحضرميّ، الكلابيّ، الجعفريّ، الهنديّ(الرقم٤٠).

فإنّ روايات جميع هؤلاء الرواة غير مؤثّقة، وقد ذكر المؤلّف اثنين من الرواة ممّن اسمه: زكريّا بن يحيى في رقمَين ٣٨ و٣٩، ويذكر في هامش رقم ٤٠ بأنَّ كلّ من اسمه زكريّا بن يحيى غير الواسطيّ والتميميّ فإنّ رواياته غير مؤثّقة.

وذكر في حرف السّين:

- سليمان بن داوود بن الحصين المدنيّ، الخفّاف، المروزيّ، الجارورديّ. ولا يجوز الاعتماد عليه(لاحظ الرقم ٤٥).

كما ذكر راويًا آخر اسمه: سليمان بن داوود المنقريّ، الذي تضاربت آراء الرجاليّين في تقييم حاله الرجاليّ، وقد ذكر السيّد المجاهد اسمه في رقم مستقلّ وعدّه ضعيفًا(الرقم ٤٦).

- عبد الرحمن بن الكثير: الهاشميّ، القرشيّ، وقد عدّهما ضعيفَين(الرقم ٤٩).

المطلب الخامس: تكرار بعض العنوانات في الكتاب:

ورد في بعض المواضع اسمان مختلفَان لراوٍ واحدٍ في كتاب عمدة المقال؛ ومنهم: زكريّا بن يحيى الواسطيّ(لاحظ الرقم: ٣٩، ٤١)، ومسعدة بن الصدقة(الأرقام ٧٦، ٨٧)، ومن الجدير بالذكر بأنّ اسم «مسعدة» ورد(برقم ٧٦) بعنوان: «مسعود».

المطلب السادس: اهتمامه بروايات المدح والذمّ:

اهتمّ الرجاليّون المتأخّرون اهتمامًا خاصًّا بسبل الوصول إلى القرائن والأمارات التي يستفاد منها المدح أو توثيق الرواة.

ويعدّ كتاب رجال الكشّيّ من أهمّ الكتب وأقدمها التي عالجت روايات المدح والذم، وقد وصلنا اختصاره من تأليف الشيخ الطوسيّ، وقد سمّاه: اختيار معرفة الرجال.

فاهتمّ السيد المجاهد اهتمامًا خاصًّا كسائر الرجاليّين بالروايات المذكورة في هذا الكتاب، ومدى دلالتها على مدح الرواة وذمّهم، وقد استنبط من رواياته دلالات المدح وحسن حال الراوي في موارد عديدة، كما يذكر استنباطات الآخرين، ويبدي رأيه في تأييد أقوالهم أو ردّها.

فعلى سبيل المثال لاحظ: اهتمامه بروايات المدح الـواردة بشأن صفوان بن يحيى(الرقم ٤٧، ص٨٤-٨٣)، والجمع بين روايات المدح والذمّ عن صفوان بن يحيى(الرقم ٤٧، ص٨٥)، وهو من مسارات منهج السيّد المجاهد في هذا المجال.

وقد عدّ كلٌّ من الميرزا محمّد الأسترآباديّ والعلّامة المجلسـيّ صفوان بن يحيى ممدوحًا، وفقًا للروايات التي رواها أبوعمرو الكشّـيّ عن أبي بكر الحضرميّ، ولكن أشكل السيّد المجاهد في دلالة هذه الروايات على المدح، فقال: «لعلّ الوجه فى ذلك الأحاديث المذكورة في منهج المقال، وفي دلالتها على حسن حاله – بحيث يصحّ الاعتماد على ما يرويه– إشكال، كما لا يخفى»(الرقم٢ من باب الكنى، ص١٥١).

وهناك مورد عدَّ فيه الشهيد الثاني روايـات الـراوي صحيحة، لكن السيّد المجاهد عدّ ها ممدوحة، معتمِدًا على وجود رواية في مدحه(الرقم٥٤، ص٩٣).

و قد أشار السيِّد المجاهد إلى بعض الروايات المتعارضة بشأن بعض الرواة، فيوازن بين الروايات، فيأخذ بعضها، ثم يردّ البعض الآخر.(لاحظ الرقم٦١، ص١٠١).

المطلب السابع: التمييز:

يشترك كثير من الرواة في الاسم واسم الأب والنسب، ممّا ينبغي على الرجاليّ التمييز بينهم، وهذا ما يُصطلح عليه في علم الرجال بـ: التمييز، وتكمن أهميّة هذا المطلب في تمييز الثقة من الضعيف ممّن تطابقت أسماؤهم وأنسابهم.

يعالج السيّد المجاهد هذه المعضلة من خلال تحديد المشترك، مع الاهتمام بالراوي أو المرويّ عنه، وبموجب ذلك يُحدّد اسم الراوي وطبقته.

ومنها ما أورده عن محمّد بن إسماعيل، إذ قال: «إذا روى محمّد بن إسماعيل عن صالح بن عقبة، فالظاهر أنّه ابن بزيع؛ لأنه عُدّ في من يروي كتاب صالح بن

عقبة».(ص ١٥٥).

كما أورد عن أبي بصير: «الظاهر عندي أنّه إذا أُطلق أبو بصير يُراد منه أحد الثقتَين، لا سيّما إذا كانت الرواية عن الصادق عليه السلام». (فائده٢، ص١٥٧).

وقد تحدّث السيد المجاهد عن اشتراك اسم عبد الله بن المغيرة بين راويَين هما عبد الله بن المغيرة الذي هو ثقة؛ وعبد الله بن المغيرة الخزاز المهمل، وذكرهما في الفائدة الرابعة مرويًّا عن تعليقة الوحيد(الفائدة ٤، ص١٥٨).

كما إنّ محمّد بن القيس المشترِك بين عدّة رواة، أورد السيد محمّد المجاهد بناء على ما نقله عن الفاضل الخراسانيّ في الذخيرة من أنّه إذا روى يوسف بن العقيل عن محمّد بن القيس حينئذ يكون محمّد بن القيس هو البجليّ الثقة.(الفائدة٦، ص١٦٠).

وإذا ذكر الكلينيّ «الحسين بن محمّد» في بداية السند في الكافي، فمراده الحسين بن محمّد بن عمران الأشعريّ الذي قد ذكره صاحب الوجيزة والتعليقه بأنه: الحسين بن محمّد بن العامر(الرقم ٣٣، ص٦٣).

المطلب الثامن: تقرير الاختلاف في تعارض الجرح والتعديل:

قرّر السيّد المجاهد اختلاف أقوال الرجاليّين وتعارضهم في تقييم حال الراوي في بعض الموارد، ومنها ما أورده عن سليمان بن داوود المنقريّ(برقم ٤٦)، ومحمّد بن عبد الحميد بن سالم العطّار(برقم: ٨٣).

المطلب التاسع: نقد بعض الآراء الرجاليّة:

مع وجود تصانيف كثيرة في علم الرجال قد سبقت عهد السيّد المجاهد أو عاصرته، فربما يُتصوّر أن يكون السيّد المجاهد مجرّد ناقل لآرائهم فحسب، بينما اتّجه السيّد المجاهد في تصنيفه كتاب عمدة المقال – رغم وجازته – إلى تحليل آراء

الرجاليّين ونقدها بالمناقشة الهادفة، اضافة إلى نقلها.

ومن الرجاليّين الذين اهتمّ السيد المجاهد بآرائهم جدّه الوحيد البهبهانيّ، والميرزا محمّد الأسترآبادي، والعلّامة المجلسيّ، وقد قبلها السيّد المجاهد في كثير من الأحيان، مع ذلك نلاحظه قد عارض في بعض الأحيان أقوال الرجاليّين ونقدها، كآراء جدّه الوحيد البهبهانيّ، وفيما يأتي نماذج على ذلك:

فقد وثّق الوحيد البهبهانيُّ(بنانَ بن محمّد بن عيسى) على نحو الاحتمال، فأورد السيّد المجاهد عليه قائلًا: «والمعتمد عندي عدم جواز الاعتماد عليه». وقد ذكر أدلّته في تتمّة كلامه هذا على عدم جواز الاعتماد عليه.(لاحظ ذيل الرقم ١٥، ص٣٦).

كما استنتج الوحيد البهبهانيّ حسن حال(علقمة بن محمّد)، واحتمل تشيّعه، على وفق رواية موجودة في أمالي الشيخ الصدوق، لكن السيّد المجاهد لم يجوّز الاستناد إلى هذه الرواية وقال: «لا يصحّ الاعتماد عليه؛ لأنّي لم أعثر على ما يقتضيه».(ذيل الرقم٦٣، ص١٠٢).

كما عدَّ العلّامة الوحيد البهبهانيّ(عبدَ الرحمن بن كثير الهاشميّ) متحدًا مع (عبد الرحمن بن كثير القرشيّ)، ووثّقه اعتمادًا على رواية هؤلاء الأجلّة الثقات عنه، ورواية الأجلّة المحدّثين، ورواياته في كتب الأخبار، واعتناؤهم بها، واعتمادهم عليها، وقبولهم لها، وإفتائهم بمضمونها، لكنّ السيّد المجاهد لم يقبل بهذه الأمور، وضعّف(عبد الرحمن بن كثير)؛ بسبب وجود التصريح من أعلام علم الرجال بتضعيف ابن كثير الهاشميّ، ولعدم ظهور دليل على حُسن حال ابن كثير القرشيّ.(الرقم ٤٩، ص٨٧-٨٨).

عَدّ الوحيد البهبهانيّ(عبّاد بن الكثير) المضعّف من الشيخ الطوسيّ شيعيًّا، فناقشه السيّد المجاهد بقوله: «مع أنّ عبارة الشيخ الطوسيّ الدالّة على حسن

حال الرواي بحاجة إلى المناقشة والتأمّل» ثم يركن إلى تضعيف الراوي، خلافًا لجدّه الوحيد البهبهانيّ.(ذيل الرقم ٥٠، ص٨٨).

كما ضعّف السيّد المجاهد(الفضل بن كثير)، لعدم وجود دليل يمكن الاستناد إليه لتوثيقه، وأورد على جدّه الوحيد البهبهانيّ الذي جوّز الاعتماد عليه(ذيل الرقم ٧٣، ص١١١).

ويحكم السيّد المجاهد بتضعيف(مسعدة بن صدقة)، ويورد على ما ذكره الوحيد البهبهانيّ في توثيقه بقوله: «فيه نظر»(ذيل الرقم٧٦).

وهكذا الحال في(معلّى بن محمّد البصريّ)، الذي ضعّفه كلٌّ من النجاشيّ وابن الغضائريّ، وتبعهم على ذلك العلّامة الحلّيّ، وقد ذكر أقوالهم الأستراباديّ في رجاله الوسيط، وقد ناقش الوحيد البهبهانيّ تضعيفهم له، ولم يرتضِ السيّد المجاهد أيضًا هذه المناقشة، ويردفها بقوله: «فيه نظر... والظاهر عندي أنّ ما يرويه معلّى بن محمّد لايصحّ التعويل عليه».(ذيل ش ٧٨ ص١١٨).

ونظير ذاك ما ذكره الوحيد البهبهانيّ من مناقشات مع الرجاليّين في تضعيفهم(المفضّل بن صالح المكنّى بأبي جميلة)، ونقلها عن الاستراباديّ في رجاله الوسيط، ويحاول الوحيد البهبهانيّ توثيق أو استفادة حُسْن حال المفضّل بن صالح من خلال مناقشة تضعيفات العلماء له، ولم يرتضِ السيّد المجاهد هذه المناقشات، إذ أردفها بقوله: «فيه نظر، والتحقيق عندي عدم جواز الاعتماد على روايته»(الرقم من١ باب الكنى، ص١٥٠).

كما لم يوثّق الرجاليّون صالح بن العقبة، ولا يوجد ما يدلّ على حُسْنِ حاله، وقد نقل الوحيد البهبهانيّ عن الشيخ محمّد تقيّ المجلسيّ ما يدلّ على حُسْن حال الراوي، ولكن السيّد محمّد المجاهد رفض دلالتها على حُسْن حال الراوي. (الرقم٤٨، ص٨٦).

وقد عدّ النجاشيّ(سليمان بن داوود المنقريّ) ثقةً وعامّيَ المذهب، وضعّفه ابن الغضائريّ، وقد تبعه صاحب الوجيزة ومنهج المقال في تضعيف الراوي، إلّا أنّ الوحيد البهبهانيّ حاوله توثيقه في تعليقته بقوله: «و كونه موثّقًا قريب». إلّا أنّ السيّد المجاهد لم يرتضِ ذلك، فقال: «و المعتمد عندي أنّه لايجوز الاعتماد عليه». (الرقم ٤٦، ص ٧٧)

ولم يوثّق الرجاليّون(بنان بن محمد بن عيسى)، وقد اعتبره صاحب الوجيزة ممدوحًا، وحاول الوحيد البهبهانيّ توثيقه من خلال بعض الشواهد والمستندات، ولم تكن تلكم الشواهد كافية عند السيّد المجاهد في توثيقه، إذ قال: «والمعتمد عندي عدم جواز الاعتماد عليه؛ لعدم الدليل عليه، ولم يثبت كونه من مشايخ الإجازة؛ إذ لو كان كذلك لنبّه عليه فى الوجيزة وغيره.

سلّمنا ولكن لانسلّم أنّ كلّ من كان كذلك يكون ثقة، ومجرّد رواية محمّد بن أحمد بن يحيى لا يفيد الوثاقة»(الرقم١٥، ص٣٦).

كما قد نقد السيّد محمّد المجاهد آراء الآخرين على بعض المواضع.(الرقم ٦٥، ٧٧؛ الرقم٢ من باب الكنى، ص١٥١).

المطلب العاشر: وجهات النظر والمباني الرجاليّة للمؤلّف:

الأمر الأوّل: نسبيّة العمل بالحديث الحَسَن:

أحد أقسام الحديث الأربعة، هو كون الحديث(حَسَنًا)، وذكروا في تعريفه أنّه: «حديث اتصل سنده الى المعصوم عليه السلام بإماميّ ممدوح مدحًا معتدًّا به غيرمعارض بذمّ من غير نصّ على عدالته، مع تحقّق ذلك في جميع مراتب رواة طريقه أو فى بعضها»[٩].

وهو في مصطلح علماء الرجال مرتبة أدنى من التوثيق، فإذا كان الراوي حسن

الحال، إلّا أنّه لم ترد فيه الألفاظ الدالّة على التوثيق، فتكون الرواية حَسنة في مصطلح علم الحديث[١٠].

وقد تضاربت الآراء بين الفقهاء في العمل بالحديث الحَسن، والمشهور بين العلماء هو العمل بالروايات الحَسنة، ويمكن اعتبار «الحَسن» وصفًا للراوي والرواية في الوقت نفسه. فإن كان الراوي إماميّ المذهب، لكن لم يصرّح بعدالته أو وثاقته، بل ورد فيه مدحٌ فحسب، يكون الراوي حينئذٍ حسنًا. كما أنّ الرواية تسمى بـ: الحَسنة.

يرى السيّد المجاهد أن الروايات الحَسَنة، لا بأس بالعمل بمضمونها، إلّا أنّه ليست قاعدة عامّة وبصورة دائمة، ويمكن أن يعمل بخلافها في بعض الموارد، نحو وجود المعارض.

ومن أمثلة ذلك: ما أورده السيّد المجاهد في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى القسريّ، فيقول بعد تقرير اعتباره ممدوحًا في الوسيط والوجيزة: «لا نسلّم أنّ كلّ ممدوح يصحّ الاعتماد عليه، بل الممدوح الذى يحصل الظن من مدحه بصدقه يصحّ الاعتماد عليه، وليس المدح المذكور هنا كذلك»(الرقم١٢، ص٣٣).

الأمر الثاني: العمل بالحديث الموثَّق:

من شروط الراوي التي بحث عنها علماء الرجال هو الإيمان، والمراد منه في المصطلح الحديثيّ أن يكون الراوي إماميَّ المذهب؛ أي يعتقد بالأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وقد تحدّث السيّد محمّد المجاهد في مفاتيح الأصول عن مبحث اشتراط الإيمان في الراوي[١١].

إنّ الحديث الموثّق هو أحد أقسام الحديث الأربعة، والذي قيل في تعريفه: هو ما رواه غير الإماميّ الثقة، قال المامقانيّ: «اتصل سنده الى المعصوم عليه السلام بمن

نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته؛ بأن كان من أحد الفرق المخالفة للإماميّة وإن كان من الشيعة، مع تحقّق ذلك في جميع رواة طريقه أو بعضهم مع كون الباقين من رجال الصحيح، وإلّا فلو كان في الطريق ضعيف تبع السند الأخصّ وكان ضعيفًا»[١٢].

وقد تضاربت الآراء في العمل بالحديث الموثّق بين الفقهاء أيضًا؛ ولا يزال الفقهاء يعملون بالحديث الموثّق منذ عهد الشيخ الطوسيّ، إلّا أنّ بعض علماء مدرسة الحلّة لم يجوِّزا العمل به؛ منهم المحقّق الحلّيّ، والعلّامة الحلّيّ وابنه فخر المحقّقين، والشهيد الأوّل.

وقد استمرّ هذا الرأي بين علماء الإماميّة، ولم يأخذ به العلماء كابن فهد الحلّيّ، والشهيد الثاني، حتّى اهتمّ المحقّق الأردبيليّ بالعمل بالروايات الموثّقة مرة أخرى في القرن العاشر، وعمل به في مجمع الفائدة، فصار هو الرأي السائد بين الفقهاء في العمل بالحديث الموثّق[١٣].

وقد بحث السيد محمّد المجاهد عن حجّيّة الحديث الموثّق بالتفصيل في مفاتيح الأصول[١٤]، و قد أشار إلى أصل حجّيّة الحديث الموثّق عدّة مرّات في كتاب عمدة المقال، واعتبر روايات الرواة الثقات من غير الإماميّة موثّقةً، وقد صرّح بذلك في المواضع الآتية:

١. في ترجمة(الحسن بن عليّ بن الفضال)؛ إذ «يمنع المذهب الفطحيّ من جواز الاعتماد على الراوي إن كان ثقة في مذهبه؛ إذ يُشترط إيمان الراوي في قبول الخبر»، فأجاب عنه السيّد المجاهد بأنَّ كون الراوي فطحيًّا لا يمنع من الأخذ بروايته.(ذيل الرقم٢٦، ص٥٥).

٢. كما اعتبر السيّد(محمّد منصور بن يونس بن البزرج) موثّقًا، مع انتسابه إلى الواقفة، وقد وثّقه اعتمادًا على أقوال الرجاليّين. وقد ردّ إشكال العلّامة الحلّيّ في توثيقه بوجود رواية تضمّنت إنكار إمامة الإمام الرضا عليه السلام وعدم استرجاع أموال

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العددان الأوّل والثاني (٢٧-٢٨)
شهر شوّال ١٤٤٢هـ/حزيران ٢٠٢١م

الإمام الكاظم عليه السلام إليه بأيدي المنصور بن يونس، ممّا يوجب أن نقفَ ونتأمّل في رواياته.[١٥] وقد أجاب السيّد المجاهد أنّ: «هذا لا يصلح للمنع من ذلك كما لايخفى»(الرقم ٩١، ص ١٣٧)

٣. وهكذا الحال في(الحسن بن محمّد بن السماعة) الواقفيّ المذهب، فقد جوّز الاعتماد عليه، بناء على حجّيّة الموثّق.(ش٢٩، ص٥٧).

المطلب الحادي عشر: التوثيق العام لمشايخ الإجازة:

اختلف الرجاليّون في دلالة شيخوخة الإجازة على المدح أو الوثاقة أو لا؛ فقد عدَّ بعضهم شيخوخة الإجازة من التوثيقات العامّة؛ منهم العلّامة السيّد بحرالعلوم الذي عدَّ روايات سهل بن الزياد صحيحةً؛ لكونه من مشايخ الإجازة، فيما ذهب آخرون منهم آية الله السيّد الخوئي إلى أنّ شيخوخة الإجازة لا تدلّ على توثيق الراوي ومدحه[١٦].

وأما السيّد المجاهد فيقول في هذا المجال:

«إذا كان الرّاوي من مشايخ الإجازة فهل يجوز أن يُحكم بعدالته بمجرّد ذلك أو لا، بل يكون كغيره ممن لم تثبت عدالته؟

فيه إشكال؛ من أنّ شيخوخة الإجازة ليست هي العدالة، ولا العدالة جزء من مفهومها، ولا هي لازمة لمعناها لا عقلًا -لجواز كون الرّجل شيخ الإجازة مع كونه فاسقًا ومرتكبًا الكبائر -ولا شرعًا- لعدم ورود نصّ من الشرع على لزوم الحكم بعدالة شيخ الإجازة -ولا عادة- لعدم معلوميّة أن كلّ شيخ من مشايخ الإجازة يستحيل في العادة صدور الفسق منه-.

ومن أنّ الظاهر عدم صدور الفسق ومنافيات العدالة من معظم مشايخ الإجازة والمشكوك فيه يلحق بالغالب، وظهور كلمات جماعة في الحكم بعدالتهم فقيل: إنّ

قولَ فلانٍ فلانٌ من مشايخ الإجازة يدلّ على أنّه من أعلى درجات الوثاقة، وعن الشّهيد الثاني إنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تزكيتهم، وعن بعض المحقّقين أنّ عادة المصنّفين عدم توثيق الشّيوخ، وقيل: إن التّعديل بهذه الطريقة طريقةُ كثير من المتأخرين، وقيل: إذا كان المستجيز ممّن يطعن على الرجال في روايتهم عن المجاهيل والضّعفاء وغير الموثّقين؛ فدلالة استجازته والرّواية عنه على الوثاقة في غاية القوّة سيما إذا كان المجيز من المشاهير.

والتحقيق أن يقال: إن كان ثبوت عدالة الراوي يُكتفى فيه بالظنّ، وأنّه من الأمور الاجتهاديّة كالمسائل الفقهيّة واللّغويّة كما هو التحقيق؛ فالمعتمد أنّه يجوز الحكم بالعدالة بذلك؛ لحصول الظنّ منه بها، وكذا يجوز الحكم بها بقول عدل من أهل الرجال: فلان شيخ الإجازة، لحصول الظن منه بها وإن لم تكن العبارة دالّة على إرادة التعديل لا مطابقةً ولا تضمّنًا ولا التزامًا معتبرًا في اللّغات، وإن لم يكن ذلك من الأمور الاجتهاديّة، ولا يكتفى فيه بالظنّ من حيث إنّه ظنّ، بل لا بدّ من ثبوت العدالة بالعلم، أو بسبب من الأسباب الشّرعيّة كشهادة العدْلَين؛ لكونه من الموضوعات الصـّرفة، والأصل فيها ذلك، فلا يجوز الحكم بالعدالة بذلك، لأنّه لا يفيد العلم به، ولم يثبت كونه من الأسباب الشرعيّة كالبيّنة، وكذا لا يجوز الحكم بذلك بقول عدْل أو عدْلَين من أهل الرجال: فلان شيخ الإجازة؛ لأنّه لا يفيد العلم به، ولم يثبت كونه من الأسباب الشـرعيّة.

لا يُقال: إذا قال العدْلان ذلك كان شهادة منهما بعدالته، فيجب قبولها، لأنّ شهادة العدْلَين من الأسباب الشـرعيّة؛ ولذا يثبت بها أكثر الموضوعات الصّرفة، وإذا قال ذلك عدل واحد كان إخبارًا منه بعدالته، فيجب قبوله لأنَّ خبر العدل من الأسباب الشرعيّة أو من الظنون الخاصّة الّتي ثبتت حجّيّتها.

لأنّا نقول: إنّما يكون ذلك شهادة أو خبرًا لو كانت العبارة دالّة بإحدى الدلالات الثلاث على أنّ المتكلّم قصد التعديل، وهو ممنوع إذ ليس في العبارة بحسب

الوضع اللّغويّ دلالة بشيء من الدلالات على ذلك، ولم يثبت صيرورتها منقولة في اصطلاح أهل الرجال إلى ما يفيد ذلك، واحتمال النقل غير مجدٍ، لأنّ الأصل عدمه، فتدبّر»[١٧].

كما قد خصّص السيّد محمّد المجاهد الفائدة الثالثة من فوائد كتاب عمدة المقال لمسألة وثاقة مشايخ الإجازة؛ وقال فيه: «إذا قيل إنّ فلانًا من مشايخ الإجازة، فالظاهر منه الحكم بتوثيقه، بل قيل: إنّه يدلّ على أنّه في أعلى درجات الوثاقة... وإذا كان المستجيز ممّن يطعن على الرجال في روايتهم عن المجاهيل والضعفاء وغيرالموثّقين، فدلالة استجازته والرواية عنه على الوثاقة في غاية القوة، سيّما إذا كان المجيز من المشاهير»[١٨].

المطلب الثاني عشر: اعتبار توثيق المتأخّرين

إنّ المراد بـ «المتأخّرين» هم العلماء المتأخّرون عن الشيخ الطوسيّ، والمراد من توثيق المتأخّرين؛ هو ما إذا صرّح أمثال العلّامة الحلّيّ، وابن داوود الحلّيّ، والسيّد ابن طاووس بوثاقة أحد الرواة، فهل يمكن الأخذ بأقوال المتأخّرين في وثاقة الراوي؟

وأوّل من طرح هذا البحث هو العلّامة الأردبيليّ في مجمع الفائدة والبرهان، وقد أخذ بتوثيقات المتأخّرين جملة من العلماء منهم الوحيد البهبهانيّ، والسيّد علي الطباطبائيّ، وأبوعلي الحائريّ[١٩].

ومن توثيق المتأخّرين أيضًا هو تصحيحيهم بعض الأسانيد، فعلى سبيل المثال إذا اعتبر العلّامة الحلّيّ روايةً صحيحة في منتهى المطلب أو مختلف الشيعة، فيتضح منه أنّ الرواة الذين وردت أسماؤهم في سلسلة السند كلهم ثقات[٢٠].

وقد تطرّق السيّد المجاهد إلى هذا البحث في عمدة المقال، وذكر أن تصحيح السند لا يدل على وثاقة الراوي، وأحال التفصيل في البحث إلى كتابه الوسائل الحائريّة.(الرقم، ٥٩، ص٩٩).

النتائج:

١. يرى السيّد محمّد المجاهد ضرورة الاهتمام بعلم الرجال ودراسة أحوال الرواة لتقييم رواياتهم كفقيه أصوليّ المشرب، فقد صنّف مضافًا إلى الكتب الفقهيّة والأصوليّة كتابًا رجاليًّا باسم عمدة المقال.

٢. تعرّض إلى تبيين أحوال مائة وأربعة من الرواة المذكورين فى سلسلة أسانيد الروايات الشيعيّة فى هذا الكتاب الموجز.

٣. اهتمّ السيّد محمّد اهتمامًا خاصًّا بأقوال الميرزا محمّد الأسترآباديّ وآرائه والعلّامة الوحيد البهبهانيّ، وقد ذكر بعضًا من أقوالهم في جميع الرواة تقريبًا إلّا موارد معدودة.

٤. عارض السيّد المجاهد بعض آراء العلماء السابقين وناقشهم في موارد من هذا الكتاب.

٥. من أهمّ ما يلفت النظر في معرفة منهج المؤلّف في عمدة المقال هو: ذكره المصادر، واهتمامه بالمتّفق والمفترق في الأسماء، والاهتمام بروايات المدح والذمّ للرواة، والتعرّف على الرواة المشتركين، ومعارضة آراء بعض الرجاليّين ونقدها.

٦. ظهور بعض المباني الأصوليّة للسيّد المجاهد في كتاب عمدة المقال، إذ تُعدُّ تلك المباني من أصول علم الرجال أيضًا، ومن تلك المسائل الأصوليّة: حجّيّة الحديث الموثّق، والتوثيق العامّ لمشايخ الإجازة، واعتبار توثيقات المتأخّرين.

الهوامش

١. ينظر: أعيان الشيعة، ج٩، ص٤٤٣- ٤٤٤؛ طبقات أعلام الشيعة، ج١٢، ص ٤٢٥؛ معجم مؤرّخي الشيعة، ج٢، ص٢٨٦.

٢. أعيان الشيعة: ١٤/ ٢٨٢.

٣. يُنظر: تكملة أمل الآمل، ج٥، ص٥٣.

٤. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج١٥، ص ٣٤١.

٥. أعيان الشيعة، ج ٩، ص٤٤٣.

٦. يعني به: غاية المراد.

٧. يعني به: مصابيح الظلام فى شرح مفاتيح الشرائع.

٨. نهاية الدراية، ص ٣٢٣.

٩. مقباس الهداية، ج١، ص١٣٢؛ أيضًا ينظر: نهاية الدراية، ص٢٥٩، ٢٦٠.

١٠. مقباس الهداية، ج١، ص١٣٧؛ علم رجال الحديث، ص١٦٩.

١١. مفاتيح الأصول، ص٣٦٢-٣٦٥.

١٢. مقباس الهداية، ج١، ص١٣٨.

١٣. ينظر: ربانى البيرجندى، دانش دراية الحديث، ص١٠٦-١٠٨.

١٤. مفاتيح الأصول، ص٣٦٤-٣٦٥.

١٥. «إن منصور بن يونس بزرج جحد النصّ على الرضا عليه السلام لأموال كانت في يده». خلاصة الاقوال، ص٢٥٩.

١٦. أصول علم الرجال، ص١٩٩-٢٠٣؛ أيضًا ينظر: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٧٦-٧٧.

١٧ . مفاتيح الأصول، آل البيت، ص٣٧٣ – ٣٧٤.

١٨ . عمدة المقال: ١٥٧ .

١٩ . ربّانى البيرجندى، علم دراية الحديث، ربانى، ص٢٤٧ .

٢٠ . بعضهم لا يقبلون هذه القاعدة كآية الله الخوئي فى معجم الرجال الحديث، ١/ ٤٣

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر باللغة العربية

١. أصول علم الرجال، الفضليّ، عبدالهادي، بيروت، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ.

٢. أعيان الشيعة؛ أمين، محسن(ت١٣٧١هـ)، التحقيق: أمين، حسن، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٢١هـ.

٣. تكملة أمل الآمل، الصدر، حسن(ت١٣٥٤هـ)، التحقيق: د.حسين علي محفوظ، وعبد الكريم الدبّاغ، و عدنان الدبّاغ، دار المؤرّخ العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤. خلاصة الأقوال المعروف بـ رجال العلّامة الحلّيّ، الحلّيّ، حسن بن يوسف(ت٧٢٦هـ)، دارالذخائر، قمّ، ١٤١١هـ.

٥. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آقابزرگ الطهراني، محمّد محسن(ت١٣٨٩ هـ)، بيروت، دار الأضواء، الطبعة الثالثة.

٦. طبقات أعلام الشيعة؛ آقابزرگ الطهرانيّ، محمّد محسن(ت١٣٨٩هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٣٠هـ.

٧. عمدة المقال فى تحقيق أحوال الرجال، السيّد محمّد ابن السيّد علي الطباطبائي(ت١٢٤٢هـ)، تحقيق الشيخ محيّ الدين الواعظيّ، نجف، مركز تراث السيّد بحرالعلوم، ١٤٣٥هـ.

٨. معجم رجال الحديث، الخوئي، أبوالقاسم(ت١٣٧١هـ)، قم، مركز نشر آثار شيعه، ١٤١٠هـ.

٩. معجم مؤرّخي الشيعة، عبدالحميد، صائب، قمّ، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلاميّ، ١٤٢٤ هـ.

١٠. مفاتيح الأصول، الطباطبائيّ المجاهد، السيد محمّد ابن السيّد عليّ(ت ١٢٤٢ هـ)، قمّ، مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

١١. مقباس الهداية فى علم الدراية؛ المامقانيّ، الشيخ عبدالله(ت ١٣٥١ هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد رضا المامقانيّ، منشورات دليل ما، ١٤٢٨ هـ.

١٢. نهاية الدراية؛ الصدر العامليّ الكاظميّ، السيّد حسن(ت ١٣٥١ هـ)، التحقيق: ماجد الغرباويّ، قمّ، نشر المشعر.

ثانيًا: المصادر باللغة الفارسيّة

١. علم دراية الحديث، الرباني البيرجندي، محمّدحسن، مشهد، جامعة علوم الإسلاميّة الرضويّة، ١٣٨٠ ش.

٢. علم رجال الحديث، الرباني البيرجندي، محمّد حسن، مشهد، الشركة به نشر للآستان القدس الرضويّة، ١٣٨٢ ش.